يعتبر فقدان الثقة في الوضع السياسي القاسم المشترك بين عدد كبير من الدول والأنظمة في العالم الثالث، وعلى رأسها البلدان العربيّة

١-٢- الأسباب والعوامل الداخليّة المضمرة

١-١-٢- الاستبداد الداخلي:

لا شكّ أنَّ العوامل الموضوعيّة لها دور استراتيجي في هذا النهوض والانتفاض، وتتلخّص هذه العوامل في الاستبداد السياسي؛ أي في أنظمة حكم شموليّة استبدّت بالسلطات، بكلّ السلطات، بدون فتح المجال للتشارك والمشاركة السياسيّة الفعّالة والمنتجة، ولعلّ هذا الاستبداد أدّى إلى إفلاس هذه الأنظمة، وتورّطها في الفساد المالي والسياسي والاقتصادي، حيث أدّى بعضها إلى وهم امتلاك القطر أو الدولة، وكأنّه ضيعتها. إنَّها أنظمة لا تؤمن لا بالمشاركة ولا بالتشارك مع تفاوتات في الأشكال السياسيّة وتصريف السلطة في المجتمع... فالأنظمة السياسيّة العربيّة يمكن إدراجها في تصنيف «الأنظمة المغلقة» التي تطبعها خصيصة الاستئثار بالسلطة من طرف نخبة معيّنة أو أفراد محدّدين والتمادي في الفعل السلطوي/ التسلّطي، ولا تشهد أيّ توزيعات للسلطة؛ ممّا يترتّب عنه نوع من الإقصائيّة السياسيّة لباقي الفواعل الدولتيّة الأخرى في تدبير السياسات العموميّة.[٤]

٢-١-٢- فقدان الثقة:

يعتبر فقدان الثقة في الوضع السياسي القاسم المشترك بين عدد كبير من الدول والأنظمة في العالم الثالث، وعلى رأسها البلدان العربيّة، حيث تغيب كلّ مؤشرات الثقة السياسيّة في الأحزاب التي من المفروض أن تشكّل أهمّ وساطة مدنيّة بين المواطنين والأنظمة والدول في إطار ديمقراطيّة المؤسّسات. الأمر الذي تنبّه إليه عدد من الباحثين والهيئات المدنيّة غير الحكومية في هذه الدول، مثلما تنبّهت إلى ذلك المنظّمات الدوليّة، ممّا دفع الأمم المتحدة إلى تنظيم مؤتمر عالمي بفيينا عام ٢٠٠٦، حمل عنواناً ذا دلالة سياسيّة كبيرة: «بناء الثقة في الحكومة»، إذ أجمع المشاركون على أهميّة الثقة السياسيّة في البناء والانتقال الديمقراطي؛ الشيء الذي جعل المفهوم يحظى بأهميّة غير مسبوقة في التأسيس لخطاطة تواصل ثقافيّة وسياسيّة جديدة، غير مرتبطة بمشاعر الانتماء الإثني والقبلي، وبالثقافة الشفهيّة، كدعوة لتعاقد عقلاني بين عموم الشعب وأحزابه وممثليه؛ أي أنَّ الثقة كمفهوم أنثربو- ثقافي أصبح من مرتكزات العقد الاجتماعي والسياسي الذي بات يربط الفاعل السياسي بالشعب أفراداً ومؤسّسات. وإذا كانت السياسة هي فنّ تدبير الممكن، فإنَّ كلّ فعل اجتماعي في جوهره، هو فعل سياسي، لكنَّ استمرار الوضع القائم المبني على السلطويّة -حسب أحمد شرّاك- جعل فقدان الثقة ينمو بين الاستبداد المغلق والشعب مثل كائن حي، كما هو الشأن بالنسبة إلى فقدانها في ظلّ الاستبداد المفتوح والأحزاب السياسيّة من جهة، والشعب من جهة أخرى، يصل إلى مرحلة الانتفاض، عندما يفقد الشعب الثقة حتى في الأحزاب المعارضة، ويلحظ بأنَّها تواطأت أو دخلت في مسلسل التواطؤات، سواء فوق الطاولة، أو تحتها، أو ما وراء الستار، وهذا هو الأخطر لدى أيّ شعب من الشعوب، ولعلّ المؤشّرات القويّة على فقدان الثقة واتّساع مساحة هذا الفقدان مع الزمن، هو النفور من المشاركة السياسيّة، النفور من التصويت السياسي، وترك مخادع التصويت فارغة، حيث تصل نسبة المشاركة إلى درجة قصوى من الإنذار والاحتجاج، فيهرب الاستبداد والحواريّون إلى الأمام، بالتزوير ونفخ الأرقام، ومنسوب النسب في المشاركات والولاءات، ولعلّ هذا المشهد المأساوي يشجّع على التواطؤ، وعلى سباق المسافات نحو احتلال المواقع الحزبيّة من أجل الفوز، للظفر بنصيب من كعكة السلطة والجاه والمال.

٤- عثمان الزياتي: "الكبت السياسي" والثورات الشعبيّة العربيّة (دراسة سوسيو ثقافيّة في بناءات وإفرازات السلوك الثوري)، مجلة وجهة نظر، الرباط، المغرب، العدد ٤٩، صيف، ٢٠١١، السنة الرابعة عشرة، ص، ١٨، نقلا عن أحمد شرّاك، المرجع السابق ذكره، ص ٤٢